المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/07/2014

11/2429

مع قهوة الصباح

اتهام وزير الداخلية لجمعيات حقوقية بمعاداة المغرب، عبر الترويج لأكاذيب عن وجود التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان، خدمة لجهات أجنبية تعادي المغرب، هو أمر خطير، ويجب الوقوف عنده. إما عبر الضرب على أيدي من يثبت عنهم القيام بهذا السلوك من بين الجمعيات وذلك عبر اللجوء إلى القضاء الكفيل بإثبات هذه التهمة أو نفيها أو العكس . أما أن نتحدث عن ذلك أمام البرلمان وبعدها تستمر الأمور على سابق عهدها: الجمعيات تتابع «الخروقات» وتعد التقارير، ووزارة الداخلية تتهمها بـ«العمالة» للأجنبي، فذلك يعكس وجود خلل..

فإما أن هذه الجمعيات أصبحت تتمتع بوضع مشابه لوضع العائلات المغربية التي كانت، قبل الاستقلال، تحظى بحماية دول أجنبية قوية، فلا تقوى الدولة على محاسبتها ومعاقبتها؛ وإما أن وزير الداخلية لا يفهم أن دور المجتمع المدني، ومنه الحقوقي، يتكامل مع دور الدولة عندما يرصد أخطاءها، لأن الجمعيات الحقوقية لم توجد لكي تتفق مع الدولة وتبارك منجزاتها الحقوقية وغيرها.

كل المسؤولين عن ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب كانوا يتحدثون عن حرصهم على المصلحة الوطنية، وحماية المغاربة من الأحزاب والنقابات والجمعيات المعارضة ذات الارتباطات الخارجية.. ليتبين في النهاية أنهم هم من كان يضر بصورة المغرب ومصلحته الوطنية. وما تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة ببعيدة عنا.

الوعي بأن الحركة الحقوقية شريك حقيقي وضروري للديمقراطية، يقتضي فتح حوار معها والتعايش معها، ابتداء من الكف عن جرجرة أفرادها في الشوارع، واتهامهم بتلقي أموال مشبوهة دون تقديم دليل على ذلك عبر تحقيق قضائي. هذا هو المدخل الحقيقي لتطبيع العلاقة بين الدولة والحقوقيين لأن كلاهما يخدم مصلحة الوطن وليس الأجهزة الأمنية بمفردها من تدافع عن الوطن.

المنعطف

"ثقافة الصحراء والتنمية" موضوع لقاء بالعيون يومي 18 و 19 يوليوز

4862/14

اينظم اتحاد كتاب المغرب (فرع العيون) مائدة مستديرة، في موضوع "ثقافة الصحراء والتنمية. تحديات ورهانات" يومي 18و 19يوليوز بالعيون، وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والمتخصصين من الأقاليم الجنوبية.

ويتناول اللقاء ثقافة الصحراء وخصائصها وعلاقتها بالتنمية وكيف يمكن جعل التنمية عنصرا اساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وتتوزع أشغال المائدة المستديرة، التي تنظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون-السمارة، على جلستين علميتين. وتتمحور الأولى حول "ثقافة الصحراء والتنمية: مقاربات سياقية" بينما تحمل الثانية عنوان "ثقافة الصحراء والتنمية: الرهانات والآفاق".

وبرمج المنظمون مداخلات متنوعة تلامس "مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية" و "ثقافة الصحراء: تشخيص الواقع وسبل المساهمة في التنمية المحلية" و "ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل" و "التنمية وسؤال الهوية" و "تاهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي" و "تاثير تمثل الإنسان الصحراوي لمجاله على وتيرة التنمية".

كما تقارب الأوراق المقدمة "التراث الحساني في خدمة التنمية المحلية" و "الثقافة والتنمية/ رؤى وابعاد: ثقافة الصحراء نموذجا" و "القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية" و "مركز الدراسات والأبحاث الحسانية ودوره في التنمية الثقافية المحلية".

وتنطلق المائدة المستديرة من ان البعد الثقافي للتنمية هو الذي ساهم في الإعلان عن حق الإنسان في الثقافة، وجعله احد اهم اكتشافات القرن الماضي، ولذلك "فإن ثقافة الصحراء بمقدورها السير نحو الابتكار واعتماد الفكر الخلاق كدعامة اساسية للتنمية المجتمعية، وذلك ضمن مشروع نهضوي شامل ومتنوع، يقوم بالأساس على الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد والمؤهلات البشرية والطبيعية".

وجاء في أرضية اللقاء انه "لا يمكن الحديث عن البعد التنموي لثقافة الصحراء دون مشاركة صانعي القرار السياسي والفاعلين الاجتماعيين المحليين والتنمويين ومختلف المعنيين بدمج عناصر ثقافة الصحراء في السياسة العمومية وداخل الصيرورة الطبيعية والعادية لتنمية المجتمع مع ما تحتاج إليه هذه المسؤولية من حماية التراث الصحراوي بمختلف مكوناته الأدبية والفنية والجمالية، وصون الآثار والوثائق والمخطوطات وتسجيل الفنون الشعبية وتدوينها بالطرق العلمية الحديثة وتشجيع السياحة الصحراوية وجعلها رافعة للتنمية المجتمعية بالمنطقة وإنشاء البنيات التحتية الثقافية ذات العلاقة بالمسالة التراثية (متاحف، صالات العرض، خزانات تراثية..).

عاااااااااجل...عامل السمارة يدخل السجن...

ضيف في 16 يوليوز 2014 الساعة 15:44

الصحراء اليومية/السمارة
في يوم 15 يوليوز 2014 بإقليم السمارة، وفي سياق الإفطارات الجماعية التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة لفائدة بعض الفئات المحرومة من المجتمع، أقامت اللجنة حفل إفطار لفائدة نزلاء السجن بإقليم السمارة، يهدف بالأساس إلى خلق فضاء تواصل وتعزيزه بين اللجنة ونزلاء السجن وموظفيه والسلطات العمومية والمجتمع المدني بمدينة السمارة، الذين شاركوا في حفل الإفطار الرمضاني.
وقد تخلل حفل الإفطار لقاءات تواصلية عقدها رئيس اللجنة بالسيد عامل إقليم السمارة و وممثلي المصالح الخارجية وقطاع العدل والصحة، والسجناء وهيئات المجتمع المدني الذين طالبوا من رئيس اللجنة التسهيل للمجتمع المدني للانفتاح على المؤسسة السجنية بالسمارة، وشكل هذا اللقاء أيضا فرصة لدعوتهم للمشاركة في الإعداد للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع عقده بمدينة مراكش نونبر المقبل.
وبمدينة السمارة أيضا قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في شخص رئيسها وأعضاء مجموعة العمل المكلفة بحماية حقوق الإنسان، بزيارة ميدانية مفاجئة للمستشفى الإقليمي بالسمارة، للوقوف عن قرب على وضعيته، والتدخل لحل بعض الإشكاليات التي يعرفها.

http://www.saharadiario.com/news6421.html

الصباح
يومية مغربية شاملة

مطاردة قبائل رحل بميدلت

443313

لجأت قبائل أيت باسو وأيت رحو وعلي ومجموعة من القبائل الأخرى بإقليم ميدلت إلى الأمم المتحدة للمطالبة بحماية نمط حياتها، ورصد الخروقات الماسة بها، ومعرفة الجهات التي تمارس الاضطهاد في حقها.

وتساند جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان القبائل التي تواصل أجهزة الداخلية مطاردتها منذ سنة، إذ تهدم خيامها وتحجز مواشيها وأمتعتها، إلا أن أفرادها سرعان ما يعودون إلى بنائها من جديد، رغم ما تعرضوا له من «اضطهاد» وتشريد.

وقالت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان التي تساند من تسميهم «الشعوب الأصلية» بالمغرب، إن القبائل طالبت الأمم المتحدة بإيفاد مبعوثها لزيارتهم، والوقوف على نمط حياتهم ورصد الخروقات الماسة بنوعية حياتهم التي توارثوها أبا عن جد وحافظوا عليها، وتحديد الجهات التي تمارس «الاضطهاد» في حقهم.

ودعت القبائل ذاتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإنجاز تقرير عاجل ومفصل والاستماع إلى مطالب الرحل، بتنسيق مع الجمعيات الحقوقية المعنية، وجمعية ارحالن المعنية المباشرة، وإيجاد حل عاجل لوضعهم المأساوي والكشف عن الجهات المتسببة في «إفساد حياتهم وتحويلها الى جحيم».

من جهتها، اعتبرت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان حماية حياة الرحل، واحترام نمط عيشهم وتقديم المساعدات الممكنة إليهم من قبل جميع الإدارات والوزارات، واجب الدولة المغربية، مطالبة في هذا الصدد بـ«معاقبة كل من تسبب في الإضرار بهم سواء اقتصاديا أو أخلاقيا أو اجتماعيا».

وحملت الجمعية مسؤولية «الاعتداء» على الرحل، إلى أحد برلمانيي المنطقة، مؤكدة أن مطامعه في حيازة مجموعة من الأراضي التي كانت تشكل المجال الترابي الذي يتحرك فيه الرحل، هي التي حركت المضايقات ضدهم.

وقالت الجمعية إن البرلماني نفسه تدخل في تعيين نواب الجماعات السلالية، من أجل تجييشهم لاستصدار وثائق تجرد الرحل من أراضيهم ومراعيهم وأماكن الاستقرار الرئيسية والثانوية لهم.

وكانت القبائل المتضررة تعرضت لمطاردات، إذ تدخلت في حقها السلطات العمومية، وهدمت خيامها في مناطق مختلفة، وتركت أسرها عرضة للضياع في مناطق الثلوج والبرد القارس في الفصول الباردة، بـ«تواطؤ» مع مسؤولين ومنتخبين، سخروا، حسب جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، كل إمكانياتهم من أجل طردهم، بعيدا عن مناطق ترحالهم الأصلية من أجل استغلال أراضيهم.

وقالت الجمعية إن هؤلاء يعتبرون السكان الأصليين، وأن الرحل مضطهدون في نمط عيشهم وفي مناطق ترحالهم، وفي حقهم في العيش الكريم، وأن الدولة تحرمهم من حقهم في تعليم أبنائهم والاستفادة من العلاج وباقي الحقوق الأخرى.

ضحى زين الدين

العيون : مائدة مستديرة حول موضوع: ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات

أضف المقال إلى :

أضيف في 16 يوليوز 2014 الساعة 23 : 1

الصحراء سكوب: العيون

ينظم اتحاد كتاب المغرب، فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، مائدة مستديرة حول موضوع: ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات، وذلك يومي الجمعة والسبت 18 و 19 يوليوز 4012 بفندق المسيرة بالعيون.

ويندرج تنظيم هذه المائدة المستديرة في إطار تفعيل خطة عمل اتحاد كتاب المغرب، فرع العيون واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، فيما يتصل بتعزيز البعد الثقافي للتنمية والعمل على المساهمة في صيانة ثقافة الصحراء بدمج عناصرها في الحياة العامة وداخل صيرورة تنمية المجتمع.

ويتضمن برنامج المائدة المستديرة عروضا يقدمها نخبة من الباحثين المتخصصين في مواضيع ذات الصلة بثقافة الصحراء من حيث مجالها وخصائصها ودلالاتها، علاقتها بالتنمية، وسبل جعل التنمية عنصرا أساسيا للارتقاء بثقافة الصحراء والتعريف بعناصرها ومكوناتها على نحو مثمر وفاعل.

وتهدف هذه الندوة إلى الخروج بتوصيات عملية واقعية واستعجالية تنطلق مما تم إنجازه من طرف كافة الفاعلين، من مؤسسات وطنية وقطاعات حكومية ووكالات تنموية وفاعلين مدنيين، وصياغة توصيات تنطلق من اعتبار ثقافة الصحراء عصب عملية التنمية البشرية المستدامة بالأقاليم الجنوبية، من خلال:

اعتبار المقومات الرئيسية لثقافة الصحراء بنية تنموية أساسية لا محيد عنها؛

الاستناد إلى الشمولية والتكامل لرصد واقع التنمية الثقافية في الصحراء؛

استلهام التراث الثقافي والعلمي الصحراوي لما له من أهمية في تعزيز الهوية والخصوصية المحلية؛

استثمار أشكال النشاط الفكري والفني والأدبي في أفق تفعيل التبادل الثقافي مع دول الجوار؛

وضع الخطط والإستراتيجيات التنموية الضرورية لإنعاش المجال الصحراوي..

http://saharascoop.com/news822.html

هجرة

31/8185

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة- أوسرد يومي 17 و 18 يوليوز الجاري ، أياما اجتماعية وثقافية بمدينة الداخلة لفائدة المهاجرين. ويضم برنامج التظاهرة، التي ستتميز بمشاركة ممثلين عن تحالف المهاجرين من دول جنوب الصحراء والمنضوين تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل، أنشطة متنوعة تهم على الخصوص ندوة حول الهجرة والتنمية، ومقابلة في كرة القدم بين فريق من المهاجرين وفريق محلي، وحفل إفطار جماعي وسهرة فنية بمشاركة فرق فنية من المهاجرين بالداخلة. يذكر أن اللجنة قامت في إطار الإسهام في السياسة الجديدة للهجرة التي تبنتها المملكة بتنظيم العديد من اللقاءات التواصلية مع تمثيليات مختلفة للمهاجرين الموجودين بمدينة الداخلة من أجل المساهمة في إدماجهم بشكل إيجابي وسلس بالمجتمع المحلي.

La loi organique sur la grève sera prête avant les élections 2015

41/5382

Parmi les reproches souvent adressés au gouvernement, figure le retard accusé dans l'élaboration de la loi organique sur la grève. Jusque-là, l'attentisme persiste. D'autant plus que les syndicats ont rejeté la mouture proposée par le gouvernement. Mais, M. Seddiki tient à souligner que «le travail fondamental se fait en coulisse». Aussi, s'est-il voulu rassurant en précisant que «le gouvernement n'est pas en confrontation avec les partenaires sociaux sur cette question». D'après lui, «la loi organique ne passera pas sans l'approbation des syndicats». En tout cas, le gouvernement compte boucler la législation sur le droit de grève avant les élections de 2015, promet M. Seddiki. La loi sur le travail domestique est également un chantier sur lequel le gouvernement est attendu. Après avoir reçu l'avis du CNDH et du CESE, le gouvernement et les groupes parlementaires de la Chambre des conseillers se sont mis d'accord, mardi dernier, sur la création d'une commission conjointe pour la révision de certaines dispositions de ce texte.

الحسيمة

التفاتة نحو ذوي التوحد

3123

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة - الناضور الدورة الثانية لأيام السينما وحقوق الإنسان تحت شعار «السينما في خدمة ذوي التوحد» وذلك من الخميس 17 إلى السبت 19 يوليوز الجاري بكل من الدريوش، ميضار وبن طيب.

ويأتي تنظيم هذه التظاهرة في إطار الإعمال الجهوي لمكونات الحملة الوطنية للتوحد التي تم إطلاقها تحت شعار «أنا مختلف مثلك» في أبريل الماضي وكذا تفعيلا لتوصيات اليوم التواصلي الذي نظم حول التوحد بمدينة الحسيمة بتاريخ 24 مايو 2014.

ويتضمن برنامج الأيام السينمائية عرض أفلام دولية تتناول موضوع التوحد (رجل المطر، البؤساء الثرثارون، اسمي خان...) بالإضافة إلى تنظيم حلقات نقاش حول الموضوع.

يذكر أن تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب كان قد أطلق الحملة الوطنية للتوحد في فاتح أبريل 2014 بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. وتروم الحملة، من خلال تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي والتعريف والتكوين حول التوحد، تعبئة الرأي العام والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ضمان الاعتراف بالتوحد وإدراجه ضمن أولويات السياسات العمومية لحقوق الإنسان.

IFTAR AU PROFIT DES ENFANTS ABANDONNÉS

6/12/23

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Es Smara a organisé, samedi, un Iftar au profit des enfants abandonnés pensionnaires du complexe éducatif relevant de la Ligue marocaine pour la protection de l'enfance (section de Laâyoune).

Cette initiative s'inscrit dans une série d'activités à caractère social organisées dans le but de sensibiliser aux valeurs de l'égalité entre les différentes composantes de la société, a indiqué à la presse le président de la CRDH de Laâyoune-Es Smara, Mohamed Salem Cherkaoui.

Il s'agit d'une manière de consacrer les principes des droits de l'Homme relatif à la non-discrimination, à la préservation de la dignité humaine et à la promotion des valeurs de l'égalité.

Deux membres de Freedom Now ont valu à l'association sa non-reconnaissance

16 Juillet 2014

Le ministère de l'Intérieur clarifie les motifs d'interdiction de l'association Freedom Now, qui s'était vu refusée la reconnaissance légale.

L'information a été dévoilée par *Akhbar Al Yaoum* et nous a été confirmée par l'avocat de l'association, Abderrahmane Benameur. C'est en raison de la composition de son bureau que Freedom Now n'a pas décroché le sésame autorisant sa création légale.

Les deux noms posant problème pour le ministère sont l'ingénieur Ahmed Benseddik et le journaliste et militant Rida Benotmane. Selon *Akhbar Al Yaoum*, il est reproché au premier d'avoir rompu son allégeance au souverain et au deuxième d'avoir été condamné dans le sillage des événements du 16 mai 2003, pour « apologie du terrorisme ».

Une association non grata

Rida Benothmane se dit étonné du motif avancé : *« (dans le jugement) il n'est fait à aucun moment mention d'interdiction d'exercice de droits civils et politiques »*. Même son de cloche du côté de Maâti Monjib, porte-parole de Freedom Now :

Cet argumentaire n'a aucune valeur juridique dans le droit marocain et n'a pas valeur de décision de justice interdisant à quelqu'un d'exercer ses droits civils et politiques.

Le ministère de l'Intérieur n'a pu être joint pour commenter cette information.

L'affaire Freedom Now remonte à mai 2014. La wilaya avait refusé *« à plusieurs reprises de réceptionner »* le dossier d'enregistrement de l'association créé dans le sillage de l'affaire Ali Anouzla pour défendre la liberté de la presse, selon un communiqué de son bureau. Jeudi 10 juillet, l'association s'est vue refusée l'organisation d'une conférence intitulée *La liberté de la presse : 3 ans sous l'ombre de la Constitution* qui devait initialement avoir lieu au club des avocats à Rabat, encerclé ce jour-là par les forces de l'ordre. Les membres de l'association non-reconnue ont dû recourir à l'Association marocaine des droits humains (AMDH) pour organiser ce débat dans le siège central de cette dernière.

Driss Yazami défend les associations

Les ennuis de Freedom Now ne s'arrêtent pas là. Selon Maâti Monjjb, *« certains membres du bureau sont menacés directement par des agents en civil qui leur demandent de s'éloigner de l'association, sous peine de voir leur réputation ruinée »*. L'association avait décidé de porter l'affaire devant la justice. La plainte est toujours en cours de traitement, et les membres de l'association attendent le verdict du tribunal administratif de Rabat.

La non-délivrance du récepissé autorisant la constitution d'association est un phénomène qui a été soulevé par Driss Yazami, président du CNDH, lors de son Grand oral devant les députés le 17 juin dernier. Plus de 37 associations ont eu recours à la justice pour régler ce genre de litige au cours de l'année 2013.

http://telquel.ma/2014/07/16/deux-membres-freedom-now-valu-association-non-reconnaissance_1409732

La nouvelle politique migratoire renforce les acquis démocratiques du Maroc

(Par Amal TAZI).

Rabat, 17 juil. 2014 (MAP) - Le chantier de réformes mené depuis l'accession de SM le Roi Mohammed VI au Trône, s'est renforcé par le lancement en septembre dernier d'une nouvelle politique migratoire basée sur approche humanitaire et de respect des droits de l'Homme, fortement appréciée par la communauté internationale qui salue ce nouveau pas du Royaume sur la voie de consolidation de l'Etat de droit.

Cette nouvelle politique s'inspire des Hautes Orientations royales qui venaient constituer une vision nouvelle de la politique migratoire nationale, humaniste dans sa philosophie, globale dans son contenu, responsable dans sa démarche et pionnière au niveau régional, confortant ainsi les acquis démocratiques du Maroc tout en lui permettant de faire preuve d'une "interaction positive" avec les mécanismes onusiens en matière des droits de l'Homme et des migrants en particulier.

Perçue comme un tournant décisif et historique en matière de gestion des flux migratoires, cette vision prend en considération les grandes mutations que connaît le phénomène migratoire aux niveaux régional et international et les nouvelles réalités nationales en rapport avec la question des migrants et des réfugiés.

Le Maroc étant passé du statut d'un pays émetteur ou de transit à un pays d'accueil des immigrants, la nouvelle vision de la politique migratoire vient conforter la nouvelle politique africaine initiée par SM le Roi Mohammed VI, consacrant la vocation du Maroc en tant que terre d'accueil, ses relations séculaires avec l'Afrique et son engagement continu pour le développement humain, notamment la formation des ressources humaines, la consolidation de la paix et de la sécurité et la promotion de l'action humanitaire en Afrique.

La nouvelle politique marocaine d'immigration se décline en un plan d'action opérationnel autour des quatre axes essentiels du rapport du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), à mettre en œuvre selon "une démarche d'association avec cette institution et de concertation avec l'ensemble des autres acteurs concernés".

Sur le plan d'asile, il a été procédé au lancement immédiat d'un processus de mise à niveau du cadre juridique et institutionnel national et ce, dans le but de doter le Royaume d'un système de gestion conforme aux standards internationaux et respectueux de ses engagements en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme.

Concernant les étrangers en situation administrative irrégulière, des instructions ont été données aux autorités compétentes pour continuer de traiter les personnes en situation de séjour irrégulier dans le strict respect de la loi et de veiller à la protection de leurs droits et de leur dignité.

Dans ce cadre, il a été procédé au lancement d'une opération exceptionnelle de régularisation des étrangers. Depuis le lancement de cette opération en septembre, quelque 14.510 demandes de régularisation de la situation des immigrés illégaux ont été étudiées, sur un total de 16.123 dossiers déposés auprès des commissions chargées de cette opération à travers le Royaume.

Près de 3.000 demandes ont déjà reçu un avis favorable (20 pc du nombre total) alors que les autres dossiers sont en cours d'étude au niveau des différentes préfectures et provinces, avait assuré le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Cherki Drais qui présentait en juin le bilan de cette opération à l'occasion de l'installation de la Commission nationale de recours pour la régularisation des migrants en situation administrative irrégulière.

L'installation de cette commission, présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), s'inscrit en droite ligne des dispositions constitutionnelles, des Hautes Orientations Royales concernant la nouvelle politique migratoire du Royaume et des recommandations du rapport du CNDH sur l'asile et l'immigration.

Elle s'insère aussi dans le cadre des initiatives prises depuis septembre 2013 dans ce domaine, dont l'ouverture du bureau des réfugiés et des apatrides, l'opération exceptionnelle de régularisation des migrants en situation irrégulière et le processus de mise à niveau de l'arsenal juridique relatif au trafic des êtres humains, à l'asile et à l'immigration.

La commission est composée notamment de représentants du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, du ministère de l'Intérieur, du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, du ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et d'acteurs associatifs.

Les recommandations du rapport du CNDH relatives aux étrangers en situation régulière font en effet l'objet d'un examen approfondi par les autorités compétentes, pour une mise en oeuvre adéquate dans le cadre d'un mécanisme de concertation avec le CNDH et les autres acteurs concernés.

Parallèlement, les autorités marocaines continueront leur lutte sans relâche contre les réseaux de trafic des migrants et de traite des personnes, avec notamment le renforcement du dispositif juridique et des actions de sensibilisation en la matière.

Au niveau international, les ministres concernés considèrent la Vision Royale comme "un référentiel pour l'action diplomatique en relation avec les questions migratoires, consacrant ainsi le rôle du Maroc en tant que force réelle d'action et de proposition aux niveaux régional et multilatéral".

Conseil national des droits de l'Homme

Ils estiment à ce propos que les partenaires du Maroc, notamment l'Union européenne, sont également concernés au premier plan par la nouvelle donne migratoire et doivent faire preuve d'un engagement plus concret dans leur appui à la mise en oeuvre de cette nouvelle politique marocaine d'immigration.

Le Maroc table aussi sur une attitude responsable de la part des pays voisins, qui sont autant concernés par la problématique migratoire au niveau régional.

Avec l'émergence de la nouvelle politique migratoire, le Maroc se trouve ainsi engagé dans une réflexion approfondie pour une meilleure intégration des immigrés et leur contribution au développement socio-économique notamment à travers la mise en place d'un modèle qui répond aux besoins de cette catégorie tout en prenant en compte les spécificités du pays.(MAP) TI---EXP. DR

MAP 170916 GMT jui 2014